المواضيع محور الاهتمام
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في زمن كوفيد-19
29 نيسان/أبريل 2020

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في زمن كوفيد-19: مبادئ توجيهيّة

1. ما هو أثر كوفيد-19 على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الصحّة ؟
2. ما هو أثر كوفيد-19 على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مؤسّسات متخصّصة؟
3. ما هو أثر كوفيد-19 على حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش في المجتمع؟
4. ما هو أثر كوفيد-19 على عمل الأشخاص ذوي الإعاقة ودخلهم وسبل عيشهم؟
5. ما هو أثر كوفيد-19 على حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم؟
6. ما هو أثر كوفيد-19 على حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية من العنف؟
7. ما هو أثر كوفيد-19 على الفئات السكّانيّة المحدّدة الذي يكثر فيها عدد الأشخاص ذوي الإعاقة؟
   أ. السجناء ذوو الإعاقة
   ب. الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يفتقرون إلى سكن لائق

لمحة عامّة

في حين تهّدد جائحة كوفيد-19 جميع أفراد المجتمع، يتأثّر الأشخاص ذوو الإعاقة بها أكثر من غيرهم بسبب العوائق السلوكيّة، والبيئيّة والمؤسّساتيّة التي تولّدها الاستجابة لهذه الجائحة.
ويعاني الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة من مشاكل صحيّة مسبقة تجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس، ولاختبار أعراض أكثر حدّة عند الإصابة به، ما يؤدّي إلى ارتفاع مستوى الوفيّات بينهم. وفي خلال أزمة كوفيد-19، إنّ الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعتمدون على الدعم لعيش حياتهم اليوميّة قد يجدون أنفسهم معزولين وغير قادرين على الصمود في ظلّ إجراءات الحجر القائمة، في حين أنّ أولئك الذين يعيشون في مؤسّسات متخصّصة هم أكثر تعرّضًا للخطر، ويظهر ذلك من خلال العدد الهائل من الوفيّات في بيوت الرعاية الداخليّة ومصحّات الأمراض النفسيّة. وقد تضاعفت العوائق التي تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات والخدمات الصحّية، بالإضافة إلى أنّهم لا يزالون يوجهون أوجه التمييز وعوائق أخرى تحول دون حصولهم على سبل العيش ودعم الدخل، ومشاركتهم في أشكال التعليم الالكتروني، والتماسهم الحماية من العنف. وتواجه مجموعات محدّدة من الأشخاص ذوي الإعاقة كالسجناء، والمشرّدين والذين يفتقرون إلى سكن لائق مخاطر أكثر شدّة.
تؤدّي التوعية حول هذه المخاطر إلى استجابة فضلى من شأنها تخفيف التأثير الذي يتعرّض إليه الأشخاص ذوو الإعاقة. وتهدف هذه المبادئ التوجيهيّة إلى:

- نشر التوعية حول تأثير الجائحة على الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم؛
- جذب الانتباه نحو بعض الممارسات الواعدة التي تُنفّذ في أنحاء العالم؛
- تحديد الإجراءات الأساسيّة التي يجب أن تتّخذها الدول والأطراف المعنيّون الآخرون؛ و
- توفير الموارد لزيادة الإطّلاع على ضمان الحقوق بالاستناد إلى الاستجابة لكوفيد-19 التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.

1. ما هو أثر كوفيد-19 على حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في الصحّة؟

على الرغم من كون الأشخاص ذوي الإعاقة سكّانًا يواجهون خطر كوفيد-19 بشكل خاص، إلّا أنّهم يواجهون أوجهًا أكبر من اللامساواة في الوصول إلى الرعاية الصحّيّة خلال الجائحة بسبب عدم تمكّنهم من الوصول إلى المعلومات والبيئات الصحّيّة، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهيّة الطبيّة والبروتوكولات الإنتقائيّة التي يمكن أن تعظّم حجم التمييز الذي يتعرّض إليه الأشخاص ذوي الإعاقة عند تقديم الرعاية الصحيّة إليهم.
وتفضح هذه البروتوكولات في بعض الأحيان التحيّز الطبّيّ ضدّ الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يخصّ نوعيّة حياتهم وقيمتهم الاجتماعيّة، كالمبادئ التوجيهيّة لتخصيص الموارد النادرة بمعايير استبعاد تتّجه نحو أنواع محدّدة من الإعاقات، أي الأفراد الذين يحتاجون مستوى عالٍ من

الدعم لعيش حياتهم اليوميّة، و"الضعفاء"، وأولئك الذين تتوفّر أمامهم فرصًا لنجاح علاجهم"، بالإضافة إلى التقديرات حول "سنوات الحياة" التي تبقّت لهم. وقد واجه الأشخاص ذوو الإعاقة وعائلاتهم ضغوطًا في النظام الصحّيّ للتنازل عن تدابير الإنعاش.

ما هي بعض الممارسات الواعدة؟

- أنشأت لجنة سان مارينو لأخلاقيّات البيولوجيا مبادئ توجيهيّة خاصّة لكوفيد-19 حول الفرز، تمنع من خلالها التمييز على أساس الإعاقة:" بالتالي، إنّ معيار الاختيار الوحيد هو التطبيق الصحيح للفرز، مع احترام حياة كل إنسان، بالاستناد إلى مقاييس الجدوى السريريّة للعلاج وتناسبيّته، أمّا أيّ طريقة اختيار أخرى، كالسن، والنوع الاجتماعي، والانتماء الإثني أو الاجتماعيّ أو الإعاقة، فهي غير مقبولة على المستوى الأخلاقيّ، لأنّها تضع حياة كلّ فرد في مرتبة، وتحدّد إن كانت تستحقّ أن يعيشها، ما يشكّل انتهاكًا غير مقبول لحقوق الإنسان".[1]
- أصدر مكتب الحقوق المدنيّة في وزارة الصحّة والخدمات البشريّة في الولايات المتّحدة إعلانًا لضمان منع السلطات من التمييز على أساس الإعاقة، وأفاد أنّ :يجب أن لا يُحرم الأشخاص ذوو الإعاقة الرعاية الطبّيّة على أساس التنميط، أو حسب تقييم نوعيّة الحياة، أو عدم وجود إعاقة أو السنّ".[2] ويقدّم الإعلان أيضًا توجيهات إلى السلطات حول ضمان وصول المعلومات والاتصالات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الحصول عليها، فتسنح أمامهم فرصًا متكافئة للانتفاع من جهود الاستجابة للطوارئ، "بما فيها القيام بترتيبات معقولة للمساعدة في ضمان نجاح عمليّة الاستجابة للطوارئ وتخفيفها للوصمة".
- أطلقت الإمارات العربيّة المتّحدة برنامجًا وطنيًّا لفحص الأشخاص ذوي الإعاقة في بيوتهم، وقد أجرت حوالى 650000 فحصًا لكوفيد-19 للأشخاص ذوي الإعاقة منذ النصف من نيسان/أبريل.[3]
- في الفلبين، نشرت مفوّضيّة حقوق الإنسان معلومات لدعم الوكالات الصحّيّة على صياغة رسائل عامّة لفئات المجتمع المستضعفة، بما فيها الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.[4]
- في كندا، تمّ إنشاء فريق استشاريّ للإعاقة خاص بكوفيد-19 بمشاركة أشخاص ذوي الإعاقة والمنظّمات التي تمثّلهم من أجل تقديم المشورة إلى الحكومة حول مسائل وتحدّيات وفجوات منهجيّة واستراتيجيّات خاصّة بالإعاقة، بالإضافة إلى التدابير والخطوات التي يجب عليها اتّخاذها.[5]

ما هي بعض الإجراءات الأساسيّة التي يمكن الدول والأطراف المعنيّون الآخرون اتّخاذها؟

- **منع الحرمان من العلاج على أساس الإعاقة**، وإلغاء الأحكام التي تمنع الوصول إلى العلاج على أساس الإعاقة، ومستوى الدعم المطلوب، وتقييمات نوعيّة الحياة، أو أيّ شكل آخر من أشكال التحيّز الطبّي ضدّ الأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها المبادئ التوجيهيّة الخاصة بتخصيص الموارد النادرة (كأجهزة التنفس الصناعي والدخول إلى العناية المركّزة).
- **ضمان أولويّة إجراء فحوصات** للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تظهر عليهم عوارض المرض.
- **تعزيز البحوث** حول تأثير كوفيد-19 على صحّة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **تحديد عوائق العلاج وإزالتها**، بما فيها ضمان بيئات يمكن الوصول إليها (المستشفيات، منشآت لإجراء الفحوصات والحجر)، بالإضافة إلى توفّر المعلومات والإتصالات الصحّيّة ونشرها في الوسائط والوسائل والنماذج المتاحة.
- **ضمان الاستمرار بتوفير الأدوية** إلى الأشخاص ذوي الإعاقة **وضمان وصولهم إليها** خلال الجائحة.
- **إجراء تدريبات للعاملين في مجال الصحّة ونشر التوعية بينهم** لمنع التمييز القائم على الأحكام المسبقة والتحيّز ضدّ الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظّمات التي تمثّلهم وإشراكهم في** صياغة استجابةٍ للجائحة قائمة على الحقوق تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة على اختلافهم وتتجاوب معهم.

المصادر

- No exceptions with COVID-19: “Everyone has the right to life-saving interventions” – UN experts say
- UN Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities, COVID-19: Who is protecting people with disabilities?
- WHO, Disability considerations during the COVID-19 outbreak

2. ما هو أثر كوفيد-19 على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مؤسّسات متخصّصة؟

تتفاوت تأثيرات كوفيد-19 في مؤسّسات الأمراض النفسيّة والرعاية الاجتماعيّة (دور الأيتام، ومراكز الرعاية اليوميّة، ومراكز إعادة التأهيل)، وفي مؤسّسات كبار السنّ، التي تسجّل معدّلات إصابات ووفيّات مرتفعة، فبحسب بعض الدراسات الأوّليّة، إنّ نسبة الوفيّات جرّاء كوفيد-19

في منازل الرعاية تتراوح بين 42 و57 في المئة من إجمالي الوفيّات في هذه البلدان.[6] ويزداد خطر إصابة الأشخاص ذوي الإعاقة المودَعين في هذه المؤسّسات بكوفيد-19، ويعود ذلك إلى الظروف الصحّيّة الكامنة، وصعوبة تطبيق التباعد الاجتماعي بين المقيمين والموظّفين، بالإضافة إلى تخلّي الموظّفين عنهم، ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعيشون في مؤسّسات متخصّصة المزيد من المخاطر التي تؤدّي إلى انتهاك حقوق الإنسان، كالإهمال، والتقييد، والعزل والعنف.

ما هي بعض الممارسات الواعدة؟

- **في سويسرا وإسبانيا،** تمّ نقل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خارج المؤسّسات المتخصّصة للسكن مع عائلاتهم حيثما أمكن.
- **في كندا،** تمّ إصدار مبادئ توجيهيّة لأولويّة إجراء الفحوصات بمعايير محدّدة في السياقات المؤسّساتيّة.[7]

ما هي بعض الإجراءات الأساسيّة التي يمكن الدول والأطراف المعنيّون الآخرون اتّخاذها؟

- **إخراج الأشخاص ذوي الإعاقة من المؤسّسات المتخصّصة وتسريحهم منها** وضمان تقديم الدعم بشكل سريع في المجتمع من خلال العائلة و/أو الشبكات غير الرسميّة، وتمويل خدمات الدعم عبر مقدّمي الخدمات العامّة أو الخاصّة.
- **في هذه الأثناء، إعطاء أولويّة لإجراء الفحوصات وتعزيز التدابير الوقائيّة** ضمن المؤسّسات من أجل تقليص مخاطر العدوى عبر معالجة الإزدحام، وتطبيق تدابير التباعد الجسديّ للمقيمين، وتعديل مواعيد الزيارات، وتفويض استخدام المعدّات الحمائيّة، بالإضافة إلى تحسين الظروف الصحيّة.
- **زيادة موارد المؤسّسات بشكل مؤقّت،** بما فيها الموارد البشريّة والماديّة لتطبيق التدابير الوقائيّة.
- **في خلال فترة الطوارئ، ضمان الإحترام المستمرّ لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في المؤسّسات،** بما فيها عدم التعرّض للاستغلال، والعنف والإساءة والتمييز، والحقّ في التعبير عن موافقة حرّة وواعية، وتحقيق العدالة.[8]

المصادر

- WHO Infection Prevention and Control guidance for Long-Term Care Facilities in the context of COVID-19, Interim guidance, 21 March 2020
- WHO, Disability considerations during the COVID-19 outbreak
- Statement by regional and international organizations of people with psychosocial disabilities with recommendations in the context of COVID-19 pandemic

3. ما هو أثر كوفيد-19 على حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش في المجتمع؟

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عوائق محدّدة في عيش حياتهم اليوميّة في المجتمع بسبب التدابير المتّخذة للاستجابة لكوفيد-19. وبشكل خاص، تؤدّي قيود البقاء في المنزل التي لا تأخذ احتياجاتهم في الإعتبار إلى عراقيل ومخاطر جديدة تمسّ باستقلاليّتهم، وصحّتهم وحياتهم.[9]
إنّ الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعتمدون في حياتهم اليوميّة على الآخرين (عبر الدعم الرسمي الذي يأتي من مقدّمي الخدمات والدعم غير الرسمي الذي يأتي من الأقارب/ الأصدقاء)، يجدون أنفسهم فاقدين للدعم جرّاء قيود التحرّك والمفروضة وتدابير التباعد المتّخذة، الأمر الذي يضعهم أمام خطر عدم الوصول إلى الطعام، والسلع الأساسيّة والدواء، ويمنعهم من القيام بأنشطة حياتهم اليوميّة كالاستحمام، أو إعداد الطعام أو الأكل.
ولا يتمّ إيصال المعلومات العامة حول تدابير كوفيد-19 أو نشرها باستمرار وبأشكال وطرق متاحة لتصل إلى جميع الأشخاص ذوي الإعاقة (الترجمة بلغة الإشارة، الشرح النصّي، الصيغ سهلة القراءة، وغيرها).
بالإضافة إلى ذلك، قد لا يتمكّن بعض الأشخاص ذوي الإعاقة، كالأشخاص ذوي الإعاقات النفسيّة وأولئك الذين يعانون التوحّد، من التكيّف مع الحجر المنزليّ الصارم، فهم يعتبرون القيام بنزهة قصيرة وبحذر خلال النهار مفتاح التكيّف مع الوضع الراهن.

ما هي بعض الممارسات الواعدة؟

- طوّرت كلّ من **باراغواي**[10] **وبنما**[11] أنظمة لضمان توفير المعلومات المناسبة بأشكال يسهل الوصول إليها. وفي هذا السياق، خصّصت وزارة الصحّة في **نيوزيلندا** قسمًا من موقعها الالكترونيّ لتوفير المعلومات بأشكال يسهل الوصول إليها، بما فيها لغة الإشارة، وسهولة القراءة.[12] وقد اعتمدت حكومة **المكسيك** الممارسة نفسها.[13]
- في **الأرجنتين**،[14] تمّ إعفاء مقدّمي الدعم من قيود التحرّك والتباعد الجسديّ لتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة. أمّا في **كولومبيا**، فقد تمّ إنشاء شبكات الدعم المجتمعيّ وتوظيف متطوّعين لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ في تأمين حاجيّاتهم ومشترياتهم.[15] وفي **بنما**، تمّ تخصيص ساعات عمل للأشخاص ذوي الإعاقة ومساعديهم الشخصيّين لشراء حاجياتهم الأساسيّة، وذلك ضمن جهود البلاد لتخفيف المخاطر.[16]

- خفّفت **المملكة المتّحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشماليّة**[17] بشكل أوّليّ قواعد الحجر الصارمة وقامت باستثناءات للسماح للأشخاص المتوحّدين وغيرهم من ذوي الإعاقة بالخروج، واتّخذت **فرنسا** تدابير مماثلة.[18]

ما هي بعض الإجراءات الأساسيّة التي يمكن الدول والأطراف المعنيّون الآخرون اتّخاذها؟

- ضمان **إمكانيّة وصول** الأشخاص ذوي الإعاقة **إلى المعلومات التي تتعلّق بتدابير كوفيد-19**، بما فيها الترجمة بلغة الإشارة، والشرح النصّي، والصيغ السهلة القراءة، وغيرها.
- ضمان **إعفاء الأشخاص المكلّفين بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة من قيود البقاء في المنزل** من أجل توفير الدعم.
- تعزيز إنشاء **شبكات دعم مجتمعيّة** وتنسيقها، وضمان توفّر المواد، والمعدّات والمنتجات الحمائيّة.
- التفكير في **زيادة ساعات العمل من أجل إعطاء أولويّة** للأشخاص ذوي الإعاقة ولمساعديهم الشخصيّين في الذهاب إلى محلّات السوبرماركت ومتاجر البقالة والمتاجر الأساسيّة الأخرى، وذلك خلال تطبيق تدابير البقاء في المنزل/ الحجر المنزلي.
- ضمان تقديم التيسيرات المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة عبر الإبتعاد عن حظر خروجهم من المنزل بشكل كامل وفرض الغرامات عليهم، ومنحهم إعفاءات للسماح لهم بالخروج.

المصادر

- WHO, Disability considerations during the COVID-19 outbreak
- UNPRPD, ILO and others, Disability inclusive social protection response to covid-19 crisis

4. ما هو أثر كوفيد-19 على عمل الأشخاص ذوي الإعاقة ودخلهم وسبل عيشهم؟

تقلّ حظوظ الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عمل عن حظوظ غيرهم، وعندما يحصلون على العمل، غالبًا ما يتمّ توظيفهم في القطاع الخاص.[19] ونتيجة لذلك، تنخفض قدرتهم على الوصول إلى التأمين الاجتماعيّ القائم على التوظيف بالمقارنة مع الآخرين، الأمر الذي يقلّص من قدرتهم الاقتصادية على الصمود في سياق كوفيد-19 الراهن. وبالنسبة إلى أولئك الموظّفين أو الذين يعملون لحسابهم الخاص،[20] فقد لا يستطيعون العمل من منازلهم بسبب غياب المعدّات والدعم المتوفّرين في مكان العمل، ويزيد خطر خسارة مداخيلهم وأعمالهم. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثّر تدابير كوفيد-19 بشكل غير مباشر على الأشخاص ذوي الإعاقة عبر منع أفراد العائلة أو معيلي الأسرة عن العمل، الأمر الذي يؤثّر سلبًا على الدخل الإجمالي للأسرة. ويشكّل النقص في الدخل عبئًا غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، فهم يتكبّدون عادة تكاليف ومصاريف إضافيّة تتعلّق بالإعاقة (المساكن والمعدّات السهلة، وأجهزة المساعدة، والسلع والخدمات المحدّدة، وغيرها)، الأمر الذي يدفعهم نحو الفقر بشكل أسرع.

ما هي بعض الممارسات الواعدة؟

- في إطار الاستجابة لكوفيد-19، قامت كلّ من **بلغاريا**، و**مالطا** و**ليتوانيا** بزيادة تمويل أنظمة الحماية الاجتماعيّة الخاصّة بها من أجل توسيع نطاق خدمات الدعم الاجتماعيّ وتغطية عدد أكبر من المنتفعين، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة.[21]
- في **الأرجنتين** و**بيرو**، يستفيد الأشخاص الذين يتلقّون استحقاقات الإعاقة من مبالغ إضافيّة في ظلّ أزمة كوفيد-19.[22] أمّا في **فرنسا**، فقد أُعلن عن اتّخاذ تدبير مماثل لصالح المستفيدين من بدلات الإعاقة،[23] وفي **تونس**، تشتمل خطة الطوارئ على تحويلات نقديّة إلى الأسر ذات المداخيل المنخفضة، والأشخاص ذوي الإعاقة والمشرّدين.[24]
- أنشأت **الولايات المتّحدة الأميركيّة**[25] برامج لتخفيض الضرائب تساهم في الحدّ من صعوبة الوضع المالي للأشخاص ذوي الإعاقة في هذا السياق.

ما هي الإجراءات الأساسيّة التي يمكن الدول والأطراف المعنيّون الآخرون اتّخاذها؟

- تقديم **المساعدة الماليّة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يحقّقون أيّ دخل** (مثل دفع مبالغ مقطوعة، وتدابير تخفيض الضرائب، ومنح إعانات من السلع، وغيرها).
- **زيادة استحقاقات الإعاقة الموجودة**، بطرق تشتمل على تقديم الدفعات لتغطية التكاليف الإضافيّة.
- **التأجيل التلقائي** لجميع الاستحقاقات المتعلّقة بالإعاقة التي يجب دفعها بوقت قريب.
- تقديم **تعويضات ماليّة** إلى الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون لحسابهم الخاص ويواجهون تخفيضًا في مداخيلهم.
- تطبيق **برامج المساعدة الماليّة** لمساعدة الأشخاص الذين توقّفوا عن العمل من أجل دعم أفراد عائلتهم ذوي الإعاقة أو لتجنيبهم الإصابة بالفيروس، والذين لا يستفيدون من إعانات البطالة والإعانات المرضيّة.

- تقديم **الدعم المالي**، بطرق تشمل الإعفاءات الضريبيّة، إلى أرباب عمل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تأمين المعدّات المطلوبة من أجل العمل عن بعد.
- ضمان أنّ مخطّطات توفير الغذاء تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبّي احتياجاتهم، بما فيها من تدابير لوجستيّة لإيصال الغذاء إلى بيوتهم.

المصادر

- ILO, No one left behind, not now, not ever Persons with disabilities in the COVID-19 response
- UNPRPD, ILO and others, Disability inclusive social protection response to COVID-19 crisis
- International Monetary Fund, Policy responses to COVID-19

5. ماهو أثر كوفيد-19 على حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم؟

تقلّ حظوظ الأشخاص ذوي الإعاقة في إكمال تعليمهم عن حظوظ غيرهم، في حين أنّهم أكثر عرضة للاستبعاد الكامل من التعليم.[26] وقد أغلقت معظم الدول المؤسّسات التعليميّة[27] بسبب كوفيد-19، الأمر الذي أثّر بجميع التلاميذ، بمن فيهم ذوي الإعاقة. وقد لجأت بعض الدول إلى ممارسة التعليم عن بعد بمحاولة منها تخفيف أثار الانقطاع عن التعليم، ولكن في هذه الحالات، يواجه التلاميذ ذوي الإعاقة عوائق بسبب غياب المعدّات المطلوبة، والقدرة على الولوج إلى الانترنت، والمواد التي يمكن الوصول إليها والدعم الضروريّ لتمكينهم من متابعة برامج التعليم الالكترونيّ. ونتيجة لذلك، إنّ عددًا من التلاميذ ذوي الإعاقة لم يشملهم هذا التعليم، لا سيّما أولئك الذي يعانون إعاقة عقليّة.
بالإضافة إلى ذلك، إنّ لإغلاق المدارس تأثيرات سلبيّة ذات أبعاد أخرى على التلاميذ ذوي الإعاقة، بما فيها إمكانيّة الوصول إلى وجبات الطعام المدرسيّة، وفرص الانخراط في اللّعب وممارسة الرياضة مع أقرانهم.

ما هي بعض الممارسات الواعدة؟

- أصدرت **الولايات المتحدة الأميركيّة** وثيقة توجيهيّة حول التشريعات الفدراليّة السارية، هي قانون الأفراد ذوي الإعاقة.[28]
- أصدرت **الإكوادور** توصيات للمعلّمين حول دعم تعليم الأطفال الذين ينبغي عليهم الإنعزال في المنزل.[29]
- نشرت **المملكة المتّحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشماليّة** معلومات وأنشأت أنظمة لدعم الأهالي ومقدّمي الرعاية وتوجيههم نحو كيفيّة مواجهة المسؤوليّات الجسيمة التي تقع على عاتقهم في المنزل، ودعم المسار التعليميّ للأطفال ذوي الإعاقة.[30]

ما هي بعض الإجراءات الأساسيّة التي يمكن الدول والأطراف المعنيّون اتّخاذها؟

- **تقديم توجيهات واضحة** إلى السلطات التعليميّة والمدرسيّة بشأن التزاماتهم وحول الموارد المختلفة المتاحة لهم عند توفيرهم التعليم خارج المدرسة.
- **ضمان إمكانيّة الولوج إلى الانترنت من أجل التعليم عن بعد، وضمان توفّر البرنامج** للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عبر تقديم أجهزة المساعدة والترتيبات المعقولة.
- **تقديم التوجيهات والتدريب والدعم للمعلمين** حول التعليم الشامل عبر التعلّم عن بعد.
- **التنسيق** مع الأهالي ومقدّمي الرعاية من أجل توفير تعليم مبكر للأطفال ذوي الإعاقة.
- **تقديم التوجيهات والدعم عن بُعد إلى الأهالي ومقدّمي الرعاية** من أجل المساعدة في تجهيز المعدّات ودعم البرنامج التعليميّ الخاص بأطفالهم ذوي الإعاقة.
- **تطوير مواد ميسّرة ومكيّفة** للتلاميذ ذوي الإعاقة من أجل دعم التعليم عن بُعد.
- **تطوير مواد تعليميّة سمعيّة بصريّة ميسّرة** من أجل نشرها من خلال وسائط الإعلام المختلفة (عبر الانترنت حسب الطلب، برامج تلفزيونيّة تعليميّة، وغيرها).

المصادر

- CRC Committee Statement on the grave physical, emotional and psychological effect of the COVID-19 pandemic on children and calls on States to protect the rights of children
- UNICEF, COVID-19 response: Considerations for Children and Adults with Disabilities
- UNESCO, Website on COVID-19 response

6. ما هو أثر كوفيد-19 على حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية من العنف؟

إنّ الشخاص ذوي الإعاقة هم أكثر عرضة للخطر، لا سيّما في أوقات العزل، وترتفع معدّلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف الجنسي، وعنف العشير والعنف المنزلي الذي تواجهه النساء والفتيات ذوات الإعاقة،[31] فهنّ لا تتعرّضن إلى خطر العنف أكثر من النساء الأخريات فحسب، بل أكثر من الرجال ذوي الإعاقة أيضًا.[32] وفي ظلّ عدم توفّر المعلومات حول العنف القائم على الإعاقة وعلى النوع الاجتماعيّ في إطار كوفيد-19، تظهر التجارب أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة قد تعرّضوا لهذه المخاطر في ظلّ ظروف مماثلة.[33]
ويُعدّ الإخبار عن خدمات العنف المنزلي والمساعدة بشأنه والوصول إليهما من الأمور الصعبة بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، بما أنّ هذه الخدمات لا تشملهم عادة، ويصعب عليهم الوصول إليها. وغالبًا ما لا يتمّ تزويد الخطوط الساخنة بخدمات تفسيريّة للأشخاص الصمّ والصم المكفوفين، ولا يتمّ تجهيز ملاجئ الطوارئ والخدمات لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ما هي بعض الممارسات الواعدة؟
في **البيرو**، أُصدرت مبادئ توجيهيّة لتتمكّن الحكومات المحلّيّة من التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة عبر الهاتف خلال الأزمات، ووجهًا لوجه بعد رفع حالة الطوارئ، مشيرة إلى واجب إبلاغ السلطات عن حالات العنف.[34] وبالإضافة إلى ذلك، ليس بإمكان مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وضع ممارسات واعدة لهذه المنطقة، الأمر الذي يزيد من مستوى القلق، إلّا أنّ بعض البلدان تستمر في توفير الخطوط الساخنة الميسّرة، والمساعدة والإبلاغ بما فيها خدمات إرسال الرسائل النصيّة، وخدمات الهاتفية المرئيّة للأشخاص الصمّ.[35] وقد تمّ تحديد بعض الممارسات الجيّدة في المصادر المدرجة أدناه.

ما هي بعض الإجراءات الأساسيّة التي يمكن الدول والأطراف المعنيّون اتّخاذها؟
- **ضمان سهولة وصول آليّات الإبلاغ، والخطوط الساخنة، وملاجئ الطوارئ وأشكال المساعدة الأخرى إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وشموليّتها لهم.**
- **مراقبة وضع الأشخاص ذوي الإعاقة**، لا سيّما أولئك الذين يعيشون بعزلة، عبر نشر التوعية الفعّالة بطرق منها الشبكات المجتمعيّة والتطوّعيّة.
- **زيادة الوعي وتوفير التدريب** حول مخاطر العنف التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيّما النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وتعزيز دعم الشبكات بما فيها تعزيز دعم الأقران.

المصادر

- UNFPA, Guidelines for Providing Rights-Based and Gender-Responsive Services to Address Gender-Based Violence and Sexual and Reproductive Health and Rights for Women and Young Persons with Disabilities
- Sustaining Services for Survivors with Disabilities During COVID-19

7. ما هو أثر كوفيد-19 على الفئات السكّانيّة المحدّدة الذي يكثر فيها عدد الأشخاص ذوي الإعاقة: السجناء ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يفتقرون إلى سكن لائق

أ. السجناء ذوو الإعاقة

يكثر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في السجون،[36] لا سيّما الأشخاص الذين يعانون من إعاقات نفسيّة وعقليّة. وتواجه هذه الفئة مستوى عال من خطر الإصابة بالفيروس بسبب قدرته على الانتشار في الأماكن المكتظّة والتي تفتقر إلى معايير النظافة الصحّيّة، وحيث لا يمكن تطبيق تدبير التباعد الجسديّ. ويعتمد عدد من السجناء ذوي الإعاقة بشكل خاص على دعم أقرانهم غير الرسميّ للوصول إلى الغذاء، والتنقّل والاستحمام، وعادة ما تكون الخدمات الصحّيّة في السجون غير كافية لتلبية احتياجاتهم.
ولا يخوض هذه التحدّيات الأشخاص ذوي الإعاقة فحسب، بل المحتجزون قبل المحاكمة ضمن أنظمة العدالة الجنائيّة وأنظمة السجون، وأولئك الذين يخضعون لأيّ شكل من أشكال الاحتجاز الإداريّ، بمن فيهم المهاجرين ذوي الإعاقة في مراكز الاحتجاز.

ما هي بعض الممارسات الواعدة؟

- في **المملكة المتّحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشماليّة**، يتمّ إطلاق سراح السجناء الذين تبقّى على حكمهم أقلّ من شهرين،[37] أمّا في الولايات المتّحدة الأميركيّة، فقد أطلقت ولايات عدّة سراح السجناء أو تعمل على إطلاق سراحهم.[38] وقد اتّخذت كلّ من إيران، وتركيا وإندونيسيا الإجراء نفسه، في حين أنّ كولومبيا قد شملت الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يخضعون لقيود وظيفيّة تمنعهم من تطبيق تدابير الحماية بشكل مستقلّ ضمن المستفيدين من إطلاق السراح المبكر.[39] وعلى نحو مماثل، اعتبرت المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف الجنائيّة في الأرجنتين الأشخاص ذوي الإعاقة مستفيدين من تدبير إطلاق السراح.[40] وقد أوصى مجلس القضاء الوطني في البرازيل بإعادة النظر في وضع السجناء ذوي الإعاقة وإعادة تقييمه وإطلاق سراحهم، بمن فيهم سجناء نظام العدالة الجنائيّة للأحداث.[41]

ما هي بعض الإجراءات الأساسيّة التي يمكن الدول والأطراف المعنيّون اتّخاذها؟

- **تقليص عدد السجناء عبر إطلاق سراح الفئات المعرّضة للخطر، بمن فيهم السجناء ذوي الإعاقة، وتطبيق تدبير إطلاق السراح المبكر أو المشروط، أو تقليص مدّة الأحكام أو تخفيفها، والحدّ من الاحتجاز قبل المحاكمة**، وضمان تقديم الدعم في المجتمع من خلال العائلات و/أو الشبكات غير الرسميّة، وتمويل خدمات الدعم من خلال مقدّمي الخدمات من القطاعين العام والخاص.
- تطبيق التدابير الوقائيّة داخل السجون من أجل مخاطر الإصابة بالعدوى، بما فيها تحديد السجناء ذوي الإعاقة، وضمان إمكانيّة وصولهم إلى الدعم، والغذاء والصرف الصحّي، وتطبيق تدابير العزل والتباعد الجسديّ، التي تستدعي استخدام معدّات حمائيّة، وتحسين الظروف الصحّيّة.

المصادر

- WHO, Prevention and control of COVID-19 in prisons and other places of detention
- UN Inter Agency Standing Committee, COVID-19: focus on persons deprived of their liberty

ب. الاشخاص ذوو الإعاقة الذين يفتقرون إلى مسكن لائق

يكثر الأشخاص ذوو الإعاقة، لاسيّما أولئك الذين يعانون إعاقات نفسيّة وعقليّة ضمن الفئات السكانيّة الأكثر فقرًا. وإنّ الأشخاص ذوي الإعاقة المشرّدين، وأولئك الذين يعيشون في ملاجئ الطوارئ والمستوطنات غير الرسميّة هم أكثر الفئات عرضة للإصابة بكوفيد-19، ويعود ذلك إلى الاكتظاظ المعيشيّ، وعدم إمكانيّة الوصول إلى المياه والصرف الصحّي، وإلى ظروفهم الصحّيّة السابقة.
وقد أجبرت حالةالطوارئ التي فرضها كوفيد-19 المشرّدين، بمن فيهم ذوي الإعاقة، على البحث عن ملجئ وطلب الدعم، ما أدّى إلى اكتظاظ ملاجئ الطوارئ وبالتالي انتشار الفيروس، كما أنّ الأشخاص غير القادرين على الامتثال للتباعد الجسديّ بسبب ترتيباتهم المعيشيّة يعيشون في وضع غير مؤات.

ما هي بعض الممارسات الواعدة؟

- في **الولايات المتّحدة الأميركيّة**، تمّت الاستجابة لظاهرة التشرّد عبر مبادئ توجيهيّة محدّدة تشتمل على البُعد المتعلّق بإعاقة التواصل.
- في **شيلي**، أعلنت الحكومة تعزيز مشاركتها في الشارع من أجل تقديم الخدمات الصحّيّة للمشرّدين.
- في **الأرجنتين**، تمّ وضع أكثر من 1000 سرير في منشأة كبيرة من أجل تأمين ملجئ للطوارئ لأولئك الذين تتطلّب حالتهم التباعد الجسدي ولا يحتاجون تدخّلًا طبيًّا.

ما هي بعض الإجراءات الأساسيّة التي يمكن الدول والأطراف المعنيّون اتّخاذها؟

- **التأكّد من معاملة المشرّدين ذوي الإعاقة بكرامة واحترام**، ومن أنّ الجهات المستجيبة الأولى تتلقّى ما يلزم من تدريب وتوجيه حول التواصل من أجل تجنّب حالات العنف.
- **تجنّب النزوح القسري نحو المستوطنات غير الرسميّة**، إذ إنّ من شأن ذلك تسريع وتيرة انتشار الفيروس. ومعالجة المشرّدين ذوي الإعاقة حيث يعيشون وتوفير ملاجئ ميسّرة لهم حيثما أمكن.
- **دراسة خيارات مختلفة بشأن الملاجئ لتوفير التباعد الجسدي**، بما فيها من ممتلكات للإيجار، وفنادق، ومراكز المؤتمرات، مجهّزة بمرافق صحّيّة ملائمة وتوفّر ظروف معيشيّة مناسبة.
- توفير خدمات الصرف الصحّي على الشوارع، بما فيها من مياه، وصابون، وبواليع وموارد أخرى لضمان توفّر المياه والصرف الصحّي.

المصادر

- UN Special Rapporteur on the right to adequate housing, COVID-19 Guidance: Protection for those living in homelessness
- UN Special Rapporteur on the right to adequate housing, COVID-19 Guidance: Protecting residents of informal settlements

المصادر العامّة

- CRPD Committee and Special Envoy of the UN Secretary-General on Disability and Accessibility, Joint Statement: Persons with Disabilities and COVID-19
- International Disability Alliance, COVID-19 and the disability movement
- الاتّحاد الدولي للإعاقة والتنمية: Repository of resources of disability inclusion and COVID-19
- ILO, No one left behind, not now, not ever: Persons with disabilities in the COVID-19 response
- Regional and international organizations of people with psychosocial disabilities, Statement on COVID19 and persons with psychosocial disabilities with recommendations
- UN working to ensure vulnerable groups not left behind in COVID-19 response
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: Ensuring Disability Rights and Inclusion in the Response to Covid-19
- UN Inter Agency Standing Committee, COVID-19: focus on persons deprived of their liberty
- UNPRPD, ILO and others, Disability inclusive social protection response to COVID-19 crisis
- المقرّرون الخاصون للأمم المتّحدة والخبراء المستقلّون، No exceptions with COVID-19: "Everyone has the right to life-saving interventions"
- UN Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities, COVID-19: Who is protecting people with disabilities?
- UNFPA, Guidelines for Providing Rights-Based and Gender-Responsive Services to Address Gender-Based Violence and Sexual and Reproductive Health and Rights for Women and Young Persons with Disabilities
- UNICEF, COVID-19: Considerations for Children and Adults with Disabilities
- WHO, Disability considerations during the COVID-19 outbreak
- WHO, Infection Prevention and Control guidance for Long-Term Care Facilities in the context of COVID-19, Interim guidance, 21 March 2020
- WHO, Prevention and control of COVID-19 in prisons and other places of detention

---

[1] راجعوا الموقع http://www.sanita.sm/on-line/home/bioetica/comitato-sammarinese-di-bioetica/documents-in-english/documento2116023.html

[2] راجعوا الموقع https://www.hhs.gov/sites/default/files/ocr-bulletin-3-28-20.pdf

[3] راجعوا الموقع https://www.khaleejtimes.com/coronavirus-pandemic/combating-coronavirus-uae-launches-home-testing-programme-for-people-of-determination

[4] راجعوا الموقع https://www.facebook.com/pg/chrgovph/photos/?tab=album&album_id=2681151298668065&__tn__=-UC-R

[5] راجعوا الموقع https://www.canada.ca/en/employment-social-development/news/2020/04/backgrounder--covid-19-disability-advisory-group.html

[6] Adelina Comas-Herrera and Joseba Zalakain, "Mortality associated with COVID-19 outbreaks in care homes: early international evidence", الشبكة الدوليّة لسياسة الرعاية طويلة الأجل 12 نيسان/أبريل 2020، ص 5

[7] راجعوا الموقع http://www.health.gov.on.ca/en/pro/programs/publichealth/coronavirus/docs/2019_covid_testing_guidance.pdf

[8] بيان المنظّمات الإقليميّة والدوليّة للأشخاص ذوي الإعاقات النفسيّة مع التوصيات في سياق جائحة كوفيد-19، راجعوا الموقع https://dkmedia.s3.amazonaws.com/AA/AG/chrusp-biz/downloads/357738/COVID19-and-persons-with-psychosocial-disabilities-final_version.pdf

[9] في بداية الجائحة في الصين، توفّي مراهق في الـ16 من العمر يعاني شللًا دماغيًّا لأنّ أفراد عائلته خضعوا للعزل وتركوه من دون دعم

[10] أطلق مركز تنسيق شؤون الإعاقة في الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الباراغواي استخدامها وسائل التوصل الاجتماعي من أجل توفير المعلومات بلغة الإشارة، وتعزيز وصول الصمّ إليها

[11] راجعوا الأمانة الوطنيّة المعنيّة بحقوق ذوي الإعاقة، بنما تتّخذ تدابير لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في وجه كوفيد-19، 3.1

[12] راجعوا الموقع https://www.health.govt.nz/our-work/diseases-and-conditions/covid-19-novel-coronavirus/covid-19-novel-coronavirus-resources/covid-19-novel-coronavirus-new-zealand-sign-language

[13] راجعوا الموقع https://coronavirus.gob.mx.

[14] الأرجنتين، المرسوم 2020/297 ، المادة 6.5

[15] تروّج الدول لهذا النوع من الممارسات، مثل كولومبيا، (راجعوا الموقع https://www.minsalud.gov.co/sites/rid/Lists/BibliotecaDigital/RIDE/DE/PS/asif13-personas-con-discapacidad.covid-19.pdf)

[16] راجعوا الأمانة الوطنيّة المعنيّة بحقوق ذوي الإعاقة، بنما تتّخذ تدابير لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في وجه كوفيد-19، 3.3

[17] راجعوا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، Coronavirus outbreak FAQs: what you can and can't do، القسم 15

[18] راجعوا أمانة الدولة لدى رئيس الوزراء المسؤول عن الأشخاص ذوي الإعاقة، على الموقع https://handicap.gouv.fr/autisme-et-troubles-du-neuro-developpement/infos-speciales-coronavirus/article/information-covid-19-et-confinement

[19] راجعوا منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *Breaking the barriers: Disability and Work*, Sickness، ص 23، التي تشير إلى أنّ نسبة انعدام النشاط لدى الأشخاص ذوي الإعاقة تفوق نسبة الآخرين، 49 في المائة مقابل 20 في المائة تباعًا

[20] راجعوا إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، *Disability and Development Report* ص 157، الرسم II 81، يكثر عدد ذوي الإعاقة بين الفئات التي يعمل لحسابها الخاص (بيانات عن 19 بلد)

[21] بلغاريا، الجريدة الرسميّة، 24 آذار/مارس 2020، المقال 21؛ صندوق النقد الدولي، استجابات السياسات لكوفيد-19، راجعوا الموقع https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#T

[22] راجعوا الموقع https://www.argentina.gob.ar/noticias/bono-extraordinario-para-las-personas-con-discapacidad-que-cobran-pensiones-no

[23] راجعوا الموقع https://informations.handicap.fr/a-prime-solidaire-aah-covid-12818.php

[24] صندوق النقد الدولي، استجابات السياسات لكوفيد-19 راجعوا الموقع https://informations.handicap.fr/a-prime-solidaire-aah-covid-12818.php

[25] راجعوا الموقع https://www.benefits.gov/benefit/945

[26] مثال حول المدرسة الابتدائية، يبلغ معدل الإكمال بين ذوي الإعاقة 56 في المائة مقابل 73 في المائة بين الآخرين.

[27] تقدّر اليونسكو أنّ إغلاق المدارس يؤثّر في 91 في المائة من التلاميذ حول العالم. راجعوا الموقع https://en.unesco.org/covid19/educationresponse

[28] راجعوا الولايات المتحدة الأميركية، وزارة التعليم، على الموقع Questions and answers on providing services to children with disabilities during the coronavirus disease 2019 outbreak آذار/مارس 2020.

[29] راجعوا الموقع https://educacion.gob.ec/wp-content/uploads/downloads/2020/03/Anexo-2-RECOMENDACIONES-A-LOS-DOCENTES-PARA-BRINDAR-APOYO-PEDAGÓGICO-A-LOS-ESTUDIANTES-EN-AISLAMIENTO-EN-FUNCIÓN-DE-PREVENIR-POSIBLES-CONTAGIOS-POR-ENFERMEDADES-RESPIRATORIAS.pdf

[30] راجعوا المملكة المتحدة، على الموقع https://www.gov.uk/guidance/supporting-your-childrens-education-during-coronavirus-covid-19. وراجعوا أيضاً https://www.gov.uk/guidance/help-children-with-send-continue-their-education-during-coronavirus-covid-19

[31] منظمة الصحة العالمية، *COVID-19 and violence against women What the health sector/system can do*، على الموقع https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/331699/WHO-SRH-20.04-eng.pdf

[32] إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، Disability and Development Report، ص 7، 16، 113-115، 249-252، على الموقع https://social.un.org/publications/UN-Flagship-Report-Disability-Final.pdf ؛ Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities، A/72/133 المقطع 35

[33] Emma Pearce, *Disability Considerations in GBV Programming during the COVID-19 Pandemic*، على الموقع https://gbvaor.net/sites/default/files/2020-03/Disability%20Considerations%20in%20GBV%20programming%20during%20COVID_Helpdesk.pdf

[34] بيرو، وزارة التنمية والاندماج الاجتماعي، قرار وزاري رقم *001-2020-MIDIS/VMPES*، 24 نيسان/أبريل 2020، على الموقع https://www.gob.pe/institucion/midis/normas-legales/484313-001-2020-midis-vmpes

[35] الخدمة الاستشارية الوطنية حول الاعتداء الجنسي والعنف المنزلي والعائلي، على الموقع https://www.1800respect.org.au/accessibility/؛ فيروس كورونا في المملكة المتحدة (كوفيد-19): دعم ضحايا العنف المنزلي، على الموقع https://www.gov.uk/government/publications/coronavirus-covid-19-and-domestic-abuse/coronavirus-covid-19-support-for-victims-of-domestic-abuse#disability-specialist-services

[36] Penal Reform International, Global Prison Trends 2020 على الموقع https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2020/04/Global-Prison-Trends-2020-Penal-Reform-International.pdf

[37] مبادئ توجيهية: كورونا فيروس (كوفيد-19) والسجون راجعوا الموقع https://www.gov.uk/guidance/coronavirus-covid-19-and-prisons

[38] https://www.prisonpolicy.org/virus/virusresponse.html

[39] كولومبيا، المرسوم التشريعي رقم 546، 14 نيسان/أبريل 2020، على الموقع https://dapre.presidencia.gov.co/normativa/normativa/DECRETO%20546%20DEL%2014%20DE%20ABRIL%20DE%202020.pdf

[40] الأرجنتين، محكمة العدل العليا الوطنية، المتفق عليه 2020/10، والبند التكميلي، المحكمة الفدرالية للاستئناف الجنائي، المتفق عليه 2020/9، على الموقع https://cnpt.gob.ar/wp-content/uploads/2020/04/Acordada-9.20-CFCP.pdf

[41] البرازيل، مجلس القضاء الوطني، التوصية رقم 62، 17 آذار/مارس 2020، على الموقع https://www.cnj.jus.br/wp-content/uploads/2020/03/62-Recomenda%C3%A7%C3%A3o.pdf